



الاستثمار العالمي 2017

ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية
مبادرات الربع الأول 2018
اعداد الدكتورة / نيفين حسين _ خير اقتصادي
اشراف السيدة / ندى الهاشمي _ مدير الادارة



كيف ينظر خبراء المال والاستثمار للاقتصاد العالمي في العام 2018، وذلك وسط محيط سياسي مضطرب في آسيا والمنطقة العربية، يتهدهه التصعيد النووي الكوري الشمالي، والتوترات بين السعودية وإيران من جهة، فضلاً عن نتائج انتخابات الكونغرس الأميركي المقبلة، وما يحدث في أميركا اللاتينية خاصة المتعلق بفرنزولا.

يرى معظم الخبراء أن الانتعاش الاقتصادي في معظم أنحاء العالم سيتواصل في العام المقبل 2018، رغم وجود مخاطر مقلقة ستكون لها تداعيات سلبية على بعض مناطق العالم.

في هذا الصدد سنقوم بتحليل الاستثمار العالمي لعام 2017

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً طفيفاً بمقدار 28 مليار دولار ونسبة 1.6 %، من 1774 مليار دولار إلى 1746 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 134 مليار دولار ونسبة 18.2% إلى 869 مليار دولار خلال عام 2016. في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26,728 مليار دولار بنهاية العام.

ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 فمن المتوقع أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 5% ليصل إلى نحو 8.1 تريليون دولار في عام 2017 وعزا التقرير التوقعات المتفائلة لعام 2017 إلى التوقعات التي تشير إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في مختلف المناطق الاقتصادية، وعودة النمو في مجال التجارة، وانتعاش أرباح الشركات، وأنه من المتوقع أن تتواصل الزيادة المتواضعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ليصل مجموع التدفقات إلى 1.85 تريليون دولار في عام 2018

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 14.1% إلى نحو 646 مليار دولار، وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لنسبة 37% مقارنة بحصة بلغت 42% عام 2015، وقد انخفضت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصاً شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل 20.5% إلى 101 مليار دولار عام 2015، كما تراجعت التدفقات الواردة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية إلى 59 و 142 مليار دولار على التوالي.

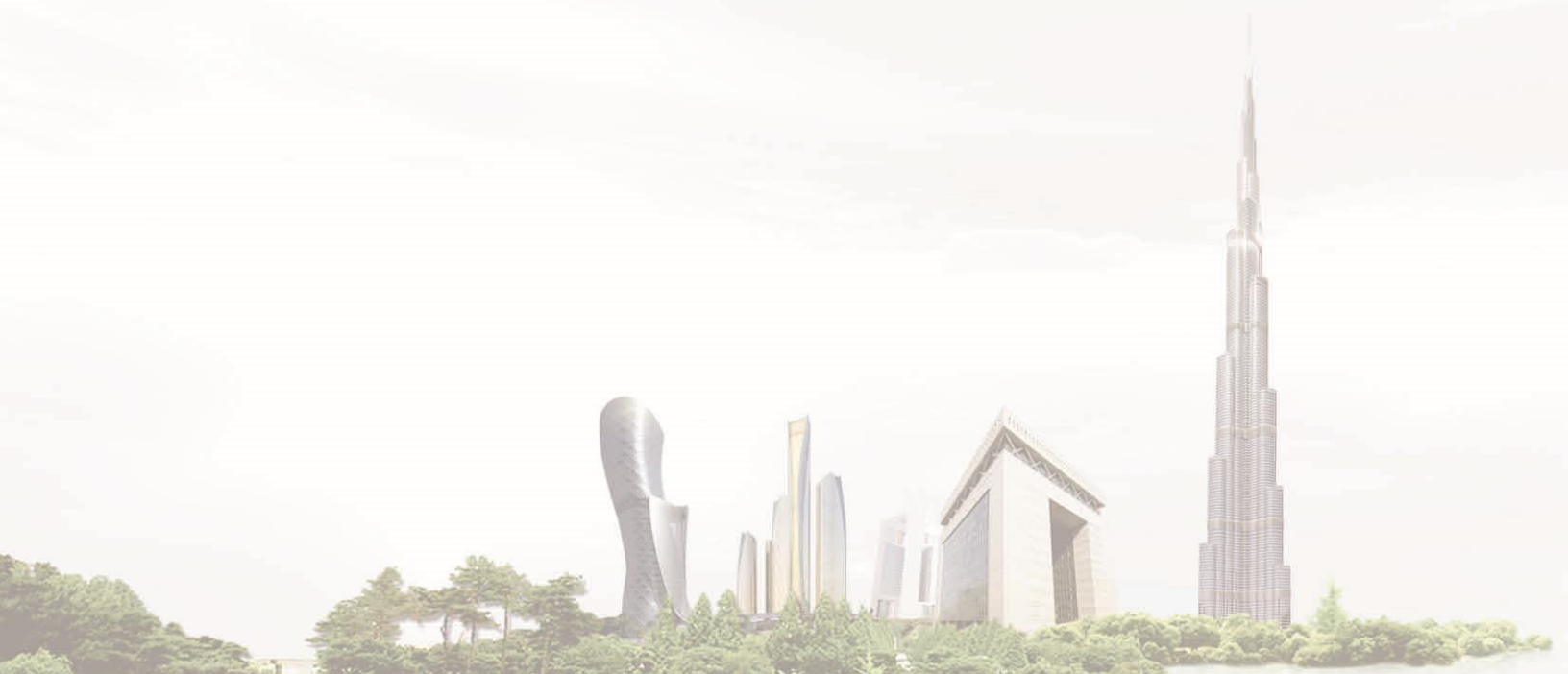


في المقابل ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 4.9% إلى 1032 مليار دولار عام 2016 لتمثل 59% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة ارتفاع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 9% إلى 425 مليار دولار عام 2016، في مقابل انخفاض التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 5.8% إلى 533 مليارات عام 2016.

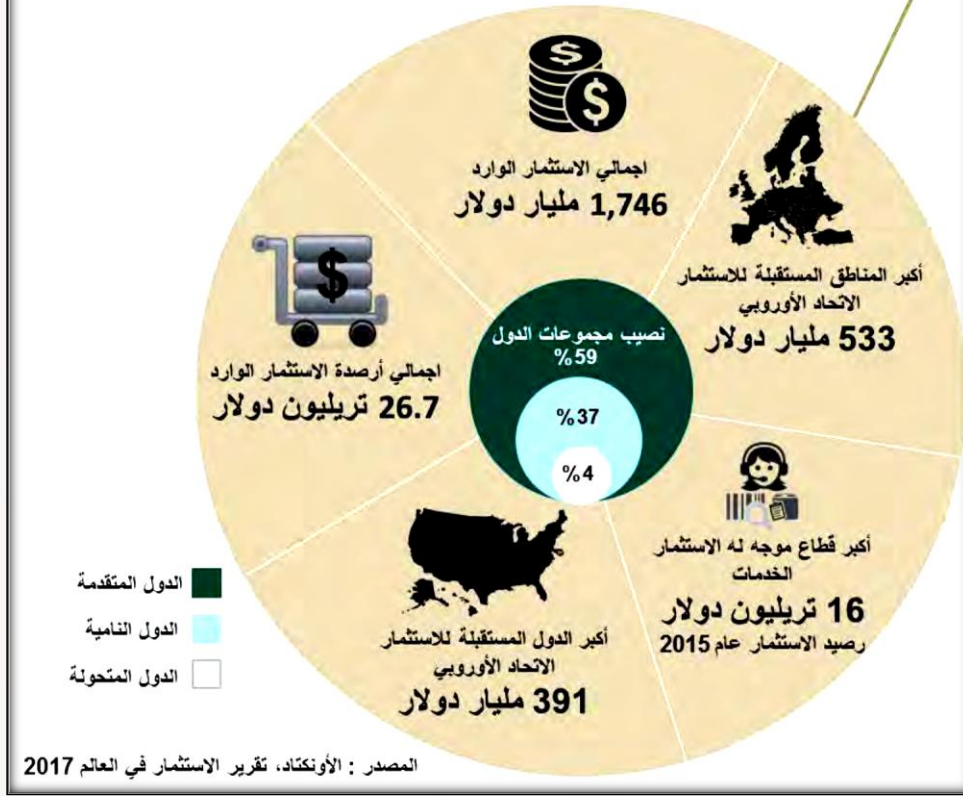
أما الدول المتحولة فقد قفزت التدفقات الواردة إليها بمعدل 79% خلال عام 2016 لتبلغ 68 مليار دولار فقط في استمرار للاتجاه الصعودي مقارنة بالعام السابق 2015.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعاً طفيفاً في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بمقدار 4212 مليار دولار وبنسبة 3.9% إلى نحو 113 تريليون دولار بنهاية عام 2016، في المقابل انخفضت صادراتها إلى 6.8 تريليونات دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 82.1 مليون عامل

وعلى صعيد العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 6 مليارات دولار وبنسبة 0.4% إلى 1376 مليار دولار عام 2016 كما استقر معدل هذا العائد إلى 6% على أرضة الاستثمار لنفس العام.

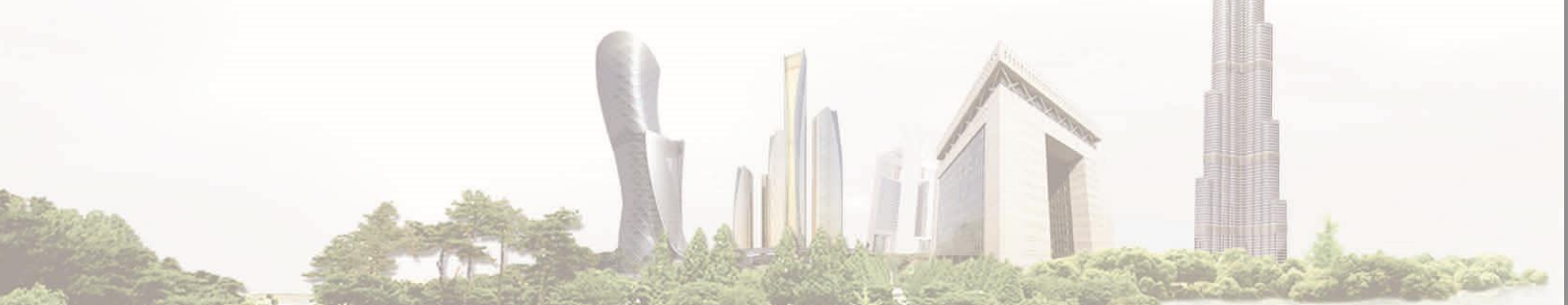


نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2016



وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند تحتل صدارة الوجهات المرغوبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يوضح تقرير الأونكتاد ان المستثمرين لا يزالون يثقون بالأداء الاقتصادي لآسيا النامية، فيما تبدو آفاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية إلى حد ما فيما يتعلق بمعظم المناطق الأخرى باستثناء أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث يتوقع أن تكسب البلدان النامية كمجموعة ما نسبته 10%.

وأظهر التقرير أن الولايات المتحدة ظلت تمثل في عام 2016 أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اجتذبت تدفقات واردة بما مجموعه 391 مليار دولار (زيادة على السنة السابقة بلغت نسبتها 12%)، تليها المملكة المتحدة بـ 254 مليار دولار، مسجلة بذلك قفزة قوية إلى هذا المركز من المركز الرابع عشر الذي كانت تحتله في عام 2015 وذلك بفضل الصفقات الكبيرة المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، في حين احتلت الصين المركز الثالث بـ 134 مليار دولار بانخفاض 1% عما كانت عليه في العام الأسبق.



وعزا التقرير انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال العام 2016 إلى النمو الاقتصادي الضعيف والمخاطر السياسية الكبيرة.

وبينما ظلت الولايات المتحدة الأميركية تمثل أكبر بلدان العالم المستثمرة في الخارج، فقد سجلت تدفقاتها انخفاضاً (-1%) إلى 299 مليار دولار، كانت التدفقات الخارجة من الاقتصادات النامية ثابتة عند 383 مليار دولار، رغم حدوث ارتفاع في التدفقات الخارجة من الصين التي أصبحت تمثل اليوم ثاني أكبر البلدان المستثمرة في العالم.

وخلص تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، الذي يرصد نشاط الأعمال الدولي في عدد من المجالات، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة العشرين تخطي عتبة التريليون دولار لأول مرة.

ووفقاً لتقرير «أونكتاد»، تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان آسيا النامية بنسبة 15%، لتصل إلى 443 مليار دولار في عام 2016، وهو أول انخفاض يسجل منذ عام 2012، بيد أنه من المرجح أن يؤدي تحسن الآفاق الاقتصادية في الاقتصادات الرئيسية مثل اقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» والصين والهند، إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما يحسن آفاق اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة في عام 2017.

ولقد أصبحت الصين تمثل، لأول مرة، ثاني أكبر البلدان المستثمرة في العالم، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها زيادة قوية بنسبة 44% لتصل إلى 183 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع جديد، وعلى النقيض من ذلك سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من مناطق فرعية أخرى ومن الاقتصادات الرئيسية في آسيا النامية انخفاضاً كبيراً. وبشكل عام، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة 7% لتصل إلى 363 مليار دولار، وهي زيادة نشأت عن مشتريات الشركات الصينية المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود.

أما جنوب - شرق آسيا، فلقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمقدار الخمس لتصل إلى 101 مليار دولار، وظلت التدفقات الواردة إلى سنغافورة، وهي البلد الذي يتصدر قائمة البلدان المتلقية لهذه الاستثمارات في منطقة آسيان تراجع، إذ انخفضت بنسبة 13% لتصل إلى 62 مليار دولار في عام 2016، وفي إندونيسيا وماليزيا وتايلند، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً كبيراً نتيجة لحدوث عمليات تصفية كبيرة للاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، وفي إندونيسيا أدت التدفقات الكبيرة من الاستثمارات ذات الأرصدة السلبية في الربع الأخير إلى انخفاض إجمالي التدفقات انخفاضاً كبيراً إلى مستوى متدنٍ جداً قدره 3 مليارات دولار.

وفي جنوب آسيا، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة بنسبة 6% لتصل إلى 54 مليار دولار، وظلت التدفقات الواردة إلى الهند، راکدة عند مستوى قدره 44 مليار دولار. وقد أصبحت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود تتسم بأهمية متزايدة لتمكين الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من الدخول إلى السوق الهندية المتنامية بسرعة.

وفي الختام ، يمكننا القول بان الاقتصاد العالمي سينمو بمعدلات أسرع وأقوى في العام 2018، ولكن هذا النمو لن يشمل جميع الاقتصادات العالمية.

وبلاحظ أن هناك ارتفاعاً بمعدلات النمو في كل من منطقة اليورو وبريطانيا في أوروبا، كما أن هناك انتعاشاً في روسيا والعديد من دول الدول الآسيوية، وأن هذا الانتعاش القوي من المتوقع أن يتواصل في هذه الاقتصادات. كما ان هناك حوالي 40% من الاقتصادات ستكون خارج دورة الانتعاش، وأن معظم هذه الاقتصادات هي اقتصادات الدول الواقعة جنوب الصحراء.

